

التخطيط لتحقيق الديمقراطية الاجتماعية

د/ حازم محمد ابراهيم مطر
قسم التخطيط الاجتماعي
كلية الخدمة الاجتماعية
جامعة حلوان. القاهرة
مصر

اولا مشكلة الدراسة:

مما لاشك فيه أن الإنسان لا يمكن أن يعيش منعزلاً، بل لابد أن ينشأ مع الآخرين، غير أن الوجود مع الآخرين يستلزم وجود علاقات معهم، وعلى هذا فقد وضع الإنسان قواعد تحدد كيفية التعامل والتعايش وحدد الحقوق والواجبات بعبارة أخرى وضع نظاماً يحدد هذه العلاقات ويبين طريقة استعمالها ويتمثل هذا النظام في الدولة، والدولة كالأُسرة تحتاج إلى تنظيم موضح وقواعد تحكمها، وسلطة تشرف على شؤونها حتى تستقر وتضمن استمرارها وتحافظ على مكانتها، وتصون كيائها ووجودها، لهذا أوجدت أنظمة حكم كثيرة لأجل تسيير وتنظيم الدولة تحت غطاء السلطة التي تعد الجهة الرسمية التي تمثل وجود الدولة وثبتت كيائها، وما تقدمه الديمقراطية الاجتماعية هو حل وسط بين التدخل الكامل في الاقتصاد وعدم التدخل في الاقتصاد نهائياً، حيث تتدخل الدولة طبقاً للديمقراطية الاجتماعية في الاقتصاد بشكل يضمن عدم طغيان المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، وذلك من خلال تشجيع المبادرات الشخصية وحماية الملكية الخاصة، وبشكل عام فإن الحكومات التي تسعى لتطبيق الديمقراطية الاجتماعية تهدف إلى تشجيع الاستثمار والنمو الاقتصادي بدون الإضرار

بالبيئة ومع الدفاع عن الحقوق الأساسية للعمال وفئات المجتمع الأضعف والمهمشة. لذلك ترجع أهمية الديمقراطية وضرورتها إلى أنها الطريق الأفضل لتقدم الأمم ونهضتها، إذ نلمس الرقي بسببها في الميادين الفكرية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والسياسية والأخلاقية كافة، وتحديدًا في الدول الديمقراطية، وتعتبر الديمقراطية فكر وسلوك، وثقافة وتنظيم سياسي واجتماعي تتطور تبعاً لمفهوم الناس عنها وتبعاً لسلوكهم الجماعي مع بعضهم البعض، الديمقراطية عملية متواصلة تحتاج إلى وعي من المواطنين للحفاظ والدفاع عنها وتطويرها، أول الطريق هو في تربية الأجيال الناشئة على القيم الديمقراطية والسلوك الديمقراطي. (زكي، محمد أبو النصر، 2014م)

ولكل دولة إيديولوجيتها ومعتقداتها الخاصة بها، وقد تشترك بعض الدول في اعتناق ذات الإيديولوجية، وتمثل الإيديولوجية المناخ الذي تولد فيه السياسة الاجتماعية، بل بالأولوية كافة السياسات التي تتبناها الدولة للخروج من مشكلاتها سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، حيث تؤثر تلك الاتجاهات الإيديولوجية على قيم ومعتقدات وأفكار المجتمع ومن ثم على برامج وأنشطة الرعاية الاجتماعية، فمن خلال تلك الأفكار

والاتجاهات الإيديولوجية، يتحدد ادوار كل من الأفراد والدولة والمجتمع ومؤسساته ومن ثم يتم تشكيل السياسات بكافة أنواعها (عبد الفتاح، احمد ناجي، 2012م)، وفي التسعينات أثار عالم الاجتماع الأمريكي "دانيال بل Daniel Bell" (١) الأوساط الأكاديمية والدوائر السياسية بكتاباته عن نهاية الأيديولوجية، ومنذ ذلك الحين قامت مناظرات شتى حول الموضوع بين مؤيد ومعارض، وإن كان يمكن رد أصول الموضوع إلى المعركة الفكرية الكبرى التي كانت دائرة بين الشيوعية والرأسمالية إبان الحرب الباردة لقد كانت هذه المناظرة حول الأيديولوجية ونهايتها (عبد الفتاح، احمد ناجي، 2012م)، وتتعدد المداخل الإيديولوجية بتعدد الحقب السياسية والقيادات ومنها:

- 1- الإيديولوجية المحافظة.
- 2- الإيديولوجية الاشتراكية.
- 3- الإيديولوجية الليبرالية.
- 4- الإيديولوجية الليبرالية الجديدة.
- 5- إيديولوجية المحافظين الجدد.
- 6- إيديولوجية اليمين الجديد.
- 7- إيديولوجية العمل الجديد.
- 8- إيديولوجية الطريق الثالث.

ولقد شاهد ملايين البشر ندوة فكرية هامة على شاشة التلفزيون في بث مباشر أذاعته محطة "CNN" وكانت الندوة عن الطريق الثالث، شارك فيها الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون Bill Clinton" (٢).

• **دانيال بل**، عالم اجتماع أمريكي يهودي، وُلد في نيويورك، وفي عام 1960 ظهرت نهاية الأيديولوجية وهو كتاب مجموعة من المقالات كتبها عبر عدة سنوات.

• **ويليام جيفرسون كلينتون** (19 أغسطس 1946)، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الثاني والأربعون، انتخب لفترتين رئاسيتين متتاليتين بين عامي 1993 و2001، يعد ثالث أصغر رئيس للولايات المتحدة بعد تيودور روزفلت وجون كينيدي، تولى

ورئيس الوزراء البريطاني "توني بليير Tony Blair" (٣)، ومجموعة من رؤساء الوزارة في بعض الدول الأوروبية منها إيطاليا والبرتغال وغيرها، عقدت الندوة في كلية الحقوق بجامعة نيويورك، وقد تحدث كل من "كلينتون وبليير" عن الطريق الثالث باعتبارها أيديولوجية المستقبل، والتي تستحق أن تطبق على المستوى الكوني، وأضاف "السيد يسين" وهو من الاجتماعيين المصريين، أنه يعتبر المنظر الأول للطريق الثالث في بريطانيا هو عالم الاجتماع الإنجليزي الشهير "أنتوني غيدنز Antony gendz" (٤)، والذي ألف كتابا عام 1989 عنوانه الطريق الثالث تجديد الديمقراطية الاجتماعية، سرعان ما ترجم هذا الكتاب إلى عشرات اللغات، وفي نفس الوقت اصدر "توني بليير" كتابا موجزا عنوانه الطريق الثالث سياسات جديدة للقرن الجديد نشرتها الجمعية الفابية عام 1989.

ويُعد الطريق الثالث وكأنه طريق النجاة إلى التنمية والخلاص من الفقر ومشكلاته، وأنه طريق يحتاج لمقدمات للتمهيد والتهيئة للسير في ركب التنمية وتحسين نوعية الحياة، وإن طريق الدولة

الرئاسة بعد نهاية الحرب الباردة، وهو زوج وزيرة الخارجية السابقة الأمريكية والمرشحة السابقة لانتخابات الرئاسة الأمريكية هيلاري كلينتون.

• **توني بليير (Tony Blair)** سياسي بريطاني ولد في إدنبرة، اسكتلندا (6 مايو 1953)، من حزب العمال عضو مجلس العموم (البرلمان)، و كان رئيس وزراء المملكة المتحدة 3 مرات من 1997 إلى 2007.

• **أنتوني غيدنز أو البارون غيدنز** (ولد في لندن في 18 يناير 1938) عالم اجتماع إنجليزي معاصر، اشتهر لوضعه نظرية الهيكلية (Theory of structuration) سنة 1984، كما عرف بنظرته الكلاسيكية. يعد غيدنز أحد أبرز علماء الاجتماع المعاصرين، نشر ما لا يقل عن 34 كتابًا، ترجمت إلى ما لا يقل عن 29 لغة، من مؤلفاته "الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية الاجتماعية".

لم يعد الأفضل دائماً لتحسين نوعيه الحياة وتحقيق معدلات أكبر للتنمية المجتمعية وذلك من خلال مؤسسات القطاع العام، ولم تعد كذلك مؤسسات قطاع الأعمال بمفردها قادرة على الوفاء بالتنمية ومتطلباتها وخاصة التنمية الاجتماعية في الدول النامية لضعف رأس المال الوطني ومساهماته في التنمية وتحسين نوعية الحياة وأفرز الواقع العالمي من خلال المتغيرات العالمية الجديدة ومشكلات البطالة والبيئة، إن البشرية بحاجة لاجتهادات للبحث عن طريق صياغة أطر فكرية جديدة ملائمة تحدد نهج البشر في التعامل مع البيئة والثورة المعلوماتية (مصطفى، طلعت السروي، 2003م)، ويمكن القول بأن فكر الطريق الثالث يبدأ بتناول ودراسة أفكار الديمقراطية الاشتراكية الجديدة، كما يأتي أيضاً تعبيراً عن تطور سياسي مبني على أفكار اليسار بحيث يميل أكثر للوسط أو تقرباً لما عرف باليمين الجديد، ويركز الطريق الثالث على القيم الاجتماعية كالمساواة والعدالة الاجتماعية والقضاء على التمييز.

وبني "غيدنز" أفكاره للطريق الثالث على عدد من المبادئ ومن أهمها:

- 1- التزام الحكومات بكفالة تكافؤ الفرص.
- 2- تمكين الناس ليتصرفوا بأنفسهم بما يحقق مصالحهم.
- 3- رفض سياسة النبذ والتمييز والاستبعاد.
- 4- إعادة بناء النظام الدولي على أسس عادلة يسودها التعاون في العلاقات الدولية.

وظهرت فكرة الطريق الثالث لأول مرة عام (1936م) على يد الكاتب السويدي أركوس شاليد "Arquis Child" وكأنه طريق الوسط بين مفهوم الليبرالية الاقتصادية، والاشتراكية الماركسية، كأسلوب يوائم بين رأسمالية السوق الحر والمفهوم الكلاسيكي عن الأمن والتضامن الاجتماعي، وتتبع جاذبية هذا المفهوم من كونه لا يتبنى السقف

الأعلى أو الحد الأقصى لكل نظرية، أي أنه جسر بين الأيديولوجيات، وعلى الرغم من أن الاشتراكية الثورية لم تحظ بأي قبول داخل الولايات المتحدة، فإن القيم والمثل الاشتراكية خاصة قيمة "العدل الاجتماعي" تغلغت بشكل قوي في توجهات "الديمقراطيين" و"الليبراليين" و"اليساريين" على حد سواء، كما لا يخفى على معظم المفكرين حقيقة إصابة المجتمعات الأوروبية، والمجتمع الأمريكي بخسائر جراء تطبيق الأفكار الليبرالية. (زكي، محمد ابو النصر، 2014م)

وتعتمد الديمقراطية الاجتماعية على مجموعة من المبادئ والتي تتمثل فيما يلي: (احمد، محمد اسماعيل، 2010م)

- 1- الحريات: وهذه غير مقتصرة على الحريات الفردية مثل النظام الليبرالي الكلاسيكي ولكن الحريات الجماعية مثل حقوق الإنسان، ومكافحة التمييز، والتخلص من سطوة أصحاب وسائل الإنتاج، والنفوذ السياسي.
- 2- المساواة والعدالة الاجتماعية: ولا يقتصر ذلك على المساواة أمام القانون، بل أيضاً العدالة والمساواة في التنمية، والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتساوي في الفرص المتاحة أمام الجميع بدون تمييز.
- 3- التضامن الاجتماعي: وهذا يعني الوحدة والإحساس والتعاطف مع ضحايا السياسات والممارسات غير العادلة ومحاولة تحقيق العدالة للجميع.
- 4- الديمقراطية وحقوق الإنسان: تتضمن الديمقراطية حقوقاً وواجبات ولكن أهم هدف لها هو ضمان الحقوق المتساوية لكل المواطنين من مختلف الأصول والأعراق والأفكار السياسية وتمتع المواطنين بحق الاختيار ما بين نظريات وبدائل مختلفة ومتعددة، ولقد ساعد النمو الديمقراطي في العالم على تحريك قضايا العدالة والمساواة، فالعمل السياسي يعرف على أنه ممارسة الفرد الراشد ذكراً أو أنثى لحقوقه وواجباته السياسية

التي يحددها وينظم أساليبها ويرعى طرائق إنفاذها الدستور والقانون. (احمد، ابراهيم النمكي، 2000م)

5- السلام عنصر أساسي للعيش المشترك ويجب أن يكون مبنياً على نظام سياسي واقتصادي دولي يحترم سيادة الدول والتحرر ومنع التسليح، ويمكن الإطلاع على المزيد من هذه المبادئ في الإعلان العالمي للديمقراطية الاجتماعية 1989، ومن الواضح أن الديمقراطية الاجتماعية تمثل بديلاً أكثر جاذبية لتحقيق الليبرالية السياسية والعدالة الاجتماعية معاً، والحرص على المصالح الوطنية كما أن هذا النظام يحتفظ بكل المبادئ العظيمة لحقوق الإنسان، وركزت نتائج دراسة رشا محمود السيد محمود 2011 علي أن غياب العدالة الاجتماعية يؤدي إلي ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية التي تمثل خطراً قومياً يهدد البشر علي اختلاف طبقاتهم وفئاتهم ويؤدي إلي تعدد المطالب والاحتياجات الفئوية والتي تعكس عدم تطبيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين كافة فئات المجتمع. (محمود، رشا السيد، 2011م)

والديمقراطية الاجتماعية أيديولوجية سياسية رسمياً لديها هدف، وتسعى لإقامة الديمقراطية الاشتراكية من خلال الأساليب التدريجية والإصلاحية (Busky, Donald F, 2000)، وأن ما هو جديد في "الطريق الثالث" هي إدراك مجموعة مختلفة من المخاطر يجب أن تقوم الدولة بمساعدة الأفراد على حماية أنفسهم منها، كما أن الهدف منها أيضاً كان هو حماية المواطنين وتأمينهم ضد مخاطر الطبيعة ودورة الحياة والمخاطر التي لا يمكن تجنبها وتعرض لها الإنسانية ككل، والطريق الثالث ينظر للمخاطر التي تهدد المواطنين على أنها تنشأ من مصادر مختلفة حيث أن مهمة الدولة هي إغلاق الفجوة بين القدرات الإنسانية الكامنة للأفراد وبين الإنجازات الإنسانية.

والسياسة الاجتماعية تعد مجالاً من مجالات العمل للسياسات العامة للدولة تختص بالنظم

الاجتماعية ووسائل أساليب تدعيمها وتطويرها بصورة متكاملة مع مجالات العمل السياسي الأخرى، لتأكيد الهوية الذاتية لنظام الحكم وتحقيق غاياته وإستراتيجيته العامة في إشباع الحاجات التي تتضمن استمرارية المجتمع وبقائه أو تطويره وتغييره (رضا، عبد الحليم عبد العال، 1999م)، وتعتمد السياسة الاجتماعية علي ركائز أساسية في صنعها تتحدد فيما يلي: (مصطفى، طلعت السروجي، 2003م)

أ- الشرائع السماوية: وتعد الركيزة الأولي للأساسية، فالتراث الديني زاخر بالدعوة إلي الوحدة والديمقراطية والعدالة والمساواة والحرية، والتكافل الاجتماعي، والحقوق والواجبات وغيرها من الموجهات والأهداف التي تسعى السياسة الاجتماعية لتحقيقها.

ب- ميثاق العمل الوطني: وتتعدد هذه المواثيق مثل الميثاق وورقة أكتوبر، وبرامج الأحزاب وتعد منهجاً أساسياً يساهم في صنع السياسة الاجتماعية وتعديلها بما تزخر به من أهداف، وأساليب العمل واستراتيجياته وتكتيكاته، توجه السياسة الاجتماعية لتحقيق الأهداف بأساليب عمل محددة.

ج- المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية: وتحدد الحد الأدنى للرعاية الاجتماعية للأفراد مثل: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة متضمناً العديد من المواد التي تركز علي حقوق الإنسان في الحرية والكرامة وعدم التمييز والمساواة، وحرية التنقل، وحرية تكوين أسرة باعتبارها الوحدة الطبيعية والأساسية في المجتمع، وحرية الرأي والتعبير والاشتراك في الجمعيات، والحق في التعليم، ومستوي من المعيشة كاف للمحافظة علي الصحة

والرفاهية له ولأسرته، وإعلان حقوق الطفل عام 1959 متضمناً في مواده حماية الطفل من الإهمال والقسوة، وحق التعليم الإجباري المجاني، والتمتع بمزايا الأمن الاجتماعي وميثاق العمل الاجتماعي للدول العربية في مارس 1971 مرتكزا علي المساواة والعدالة ومشاركة المرأة والتكافل الاجتماعي والأسرة والقيم الروحية والاجتماعية .

د- التشريعات القوانين: وهي القاعدة التي يقيس عليها المجتمع شئون حياته وأساليب استمرارية المجتمع، وتساهم في تحقيق العدالة، وزيادة معدلات الرفاه الاجتماعي ومواجهة الثغرات والمعوقات، وتحديد آليات التنفيذ وهي أكثر مرونة ويمكن تغييرها مع أي تغييرات تطرأ في المجتمع، وتشمل القوانين الرسمية والقرارات الوزارية، ورغم تدخل الدولة واضطلاعها بدور رئيسي في الرعاية الاجتماعية في مختلف المجتمعات إلا أنه في ظل الاختلاف الإيديولوجي للمجتمعات الإنسانية ظهرت عدة اتجاهات أساسية للرعاية الاجتماعية هي: (مصطفى، طلعت السروجي، 1997)

1- الاتجاه التفاعلي العلاجي Residual

Approach : ينظر للرعاية الاجتماعية في ظل هذا الاتجاه باعتبارها بناء مؤقت لمساعدة الأبنية الطبيعية (النظام الأسري والاقتصادي) إذا ما فشل هذين النظامين كمصدرين لتوفير وإشباع حاجات الفرد، وتتحدد خدمات المؤسسات الاجتماعية في ضوء هذا المفهوم كاستجابة لمشكلة معينة وتركز الرعاية

الاجتماعية علي الفئات المحتاجة في المجتمع باعتبار الرعاية الاجتماعية بديلا لمساعدة هذه الفئات.

2- الاتجاه المؤسسي التحليلي Institutional Approach :

ينظر للرعاية الاجتماعية علي أنها نظام اجتماعي لا يقل أهمية عن غيره من الأنظمة ويعد نسق منظم للخدمات تعبر عنه مؤسسات اجتماعية في جميع المستويات لها ادوار طبيعية يتضح من خلالها مسئولية الحكومة لمقابلة وإشباع حاجات أفراد المجتمع.

3- الطريق الثالث The Third Way : وهو

اتجاه حديث يحاول الجمع بين مزايا النظام الرأسمالي، وتقليص الآثار الاجتماعية المترتبة علي هذا النظام من خلال الاهتمام بالجوانب الاجتماعية ويضم عدة قيم أهمها: المساواة في الفرص وليس الناتج، والحرية الشخصية والسياسية، المسئولية الفردية والمجتمعية حيث أن الالتزام بالحقوق الاجتماعية والتضامن الاجتماعي أساس العدالة، والديمقراطية، والتمكين، والإعانة في حالة الحاجة الحقيقية. (مصطفى، طلعت السروجي، 2003م)

وجاءت الدراسات السابقة لتؤكد الحاجة إلي الدراسة الحالية حيث ان دراسة (عبد الودود مكرم، 2000) تناولت الدراسة ثقافة الديمقراطية كمدخل لتحديد دور التربية في تحقيق الأمن القومي العربي، وتري الدراسة أن المجتمع العربي في حاجة إلي إعادة النظر في كثير من المفاهيم السائدة حول التنمية والثقافة وآليات

المشاركة الجماهيرية، فلا ينبغي النظر إلى التنمية المعاصرة علي أنها مجرد أنشطة التحديث بالوسائل الاقتصادية التكنولوجية المألوفة لتحقيق رفاهية اقتصادية ومستوي معيشي أفضل للمواطنين، ودراسة (أحمد على عبد الحي إبراهيم دهبوم، 2011)، هدفت الدراسة إلى التأصيل التاريخي والفلسفي لفكرة الديمقراطية، وقسمت الدراسة الموضوع إلى قسمين: في القسم الأول تناولت الأصل التاريخي لفكرة الديمقراطية في أثينا باعتبارها مهد الديمقراطية، وتناولت الدراسة التأصيل الفلسفي لفكرة الديمقراطية وتناولت أيضا فلسفة الإغريق والعقد الاجتماعي بالإضافة إلى الوضع في الفكر السياسي الحديث، حيث عكست الدراسة مدى تعاون أفراد المجتمع كافة من أجل تحقيق ما يؤمنون به من مبادئ، ودراسة (مروة محمد عبد المنعم بكر، 2011)، اتجهت الدراسة إلى التعرف عن مدى فعالية منظمات أو مؤسسات المجتمع المدني ودورها في دفع عجلة النمو الديمقراطي، وقد هدفت الدراسة إلى توضيح بنية المجتمع المدني وإسهامات منظمات المجتمع المدني في تدشين عملية التحول الديمقراطي في مصر، كما ان دراسة (محمد الشربيني جبر محمد داود، 2011)، وهدفت الدراسة التعرف على دور ديمقراطية الصفوة المتمثلة في أعضاء المجلس الشعبي المحلي بمدينة المنصورة، في القيام بدورها لتحقيق أهداف التنمية والتحديث، مع التركيز على بعض القضايا المرتبطة بالتنمية والتحديث لدى ديمقراطية الصفوة، ودور الطبقات الاجتماعية في تطور ديمقراطية الصفوة، وكان منهج الدراسة وأدواتها: الأسلوب الوصفي، كما اعتمدت الدراسة علي عدة أدوات هي: (استمارة الاستبيان - المقابلة المتعمقة - الملاحظة - دراسة الحالة)، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها زيادة الوعي السياسي بما يفيد عملية التنمية والتحديث، وفعالية دور المرأة في العمل السياسي والمشاركة وملائمة لكافة أنماط المشاركة السياسية، ودراسة (عمير يحيى الفراء، 2012) تناولت الدراسة تجربة بناء الديمقراطية في ظل الاحتلال الإسرائيلي، حيث أوضحت الدراسة أهمية الديمقراطية كنظام للحكم والذي أثبت

جدواه عالميا، كما أوضحت الدراسة أن من أهم مقومات الديمقراطية الحرية، كحرية الوطن وحرية المواطن، فلا يمكن لوطن أو لمواطن غير حر خاضع للاحتلال أن يؤسس نظاما ديمقراطيا حرا، فالاستعمار هو نقيض الحرية، بالتالي فهو نقيض الديمقراطية، ودراسة (أسامة محمد محمد صالح، 2012) تناولت محددات الديمقراطية في الدول الإسلامية منبين أكثر من أربعة عشر متغيرا مستقلا اختبرت الدراسة علاقتها بالديمقراطية، وتوصلت الدراسة إلى أن أفضل النماذج في تفسير تباین دول العالم الإسلامي فيمدى تحقيقها للديمقراطية خلال خمس سنوات (2006 - 2010) يتكون من متغيرينهما نصيب ما تسهم به صادرات المواد الأولية في الدخل القومي (علاقة عكسية)، ومدى استعداد الشعوب للتضحية من أجل الديمقراطية (علاقة طردية)، دراسة (دانه على العنزي، 2013) وموضوعها عن أثر الديمقراطية على الأمن القومي دراسة حالة الكويت، تسعى الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الديمقراطية والأمن القومي في الكويت، بهدف استجلاء أثر الأولى على الثانية، وكان التساؤل الرئيسي للدراسة يدور حول ما هو أثر الديمقراطية على الأمن القومي في الكويت؟ ولقد اعتمدت الدراسة على نموذج المدخلات والمخرجات كمنهجية للبحث، ولقد توصلت الدراسة إلي أن الديمقراطية يمتد أثرها إلى مختلف جوانب الأمن القومي بداية من الجانب العسكري ومرورا بالجانب الاقتصادي والاجتماعي والدولي انتهاءً بالجانب القيمي، ودراسة (أبوالعاط مصطفى أبوالعاط، 2013)، عالجت الدراسة موضوع الحماية الجنائية للديمقراطية من خلال فصل تمهيدي وقسمين تحدث في القسم الأول عن الأحكام العامة للحماية الجنائية للانتخابات في كمن مصر وفرنسا، وفي القسم الثاني تناولت الدراسة الحماية الجنائية لمرحلة إجراء الانتخابات في مصر وفرنسا، وقد استهدفت الدراسة التوصل إلى قانون عقوبات انتخابي ينظم جميع الانتخابات في مصر نظرا لتضارب الأحكام، وتعدد التشريعات التي تنظم الانتخابات، وتوصلت الدراسة الي قانون جنائي لحماية الديمقراطية بصفة

عامة وقانون عقوبات انتخابي بصفة خاصة، ودراسة (إيمان عليوة علام علي، 2014)، وهدفت الدراسة إلى التعرف على حائزي القوة داخل التنظيم البيروقراطي، والوقوف على الخصائص المميزة لهم، والتعرف على أهم التوجهات القيمية والسياسية لأعضاء بناء القوة داخل التنظيم البيروقراطي والتعرف على الطرق التي يستخدمها أعضاء بناء القوة داخل التنظيم في ممارسة قوتهم وترجمتها إلى ضغوط فعلية لتحقيق أهدافهم من تلك الممارسة، ومحاولة التوصل إلى تقييم الممارسات، وتوصلت إلى أن هناك توجهات قيمية وسياسية لبناء القوة في التنظيمات البيروقراطية.

ثانياً تحديد وصياغة مشكلة الدراسة:

تشهد الساحة السياسية في مصر، منذ عدة سنوات مناقشات وحوارات حول ماهية السبل التي من شأنها تعزيز الديمقراطية وتعميقها على نحو يجسد بصورة موضوعية وبعيدا عن شكلية مبدأ التعددية السياسية ويتيح في الوقت ذاته الفرصة الحقيقية لمختلف القوى الوطنية للقيام بدورها في المجتمع مع المؤسسات والأجهزة الحكومية. (الرشيد، أحمد، 2001م)

وتعتبر السياسة الاجتماعية هي الجانب التطبيقي لأيدولوجية المجتمع، كما أن التخطيط الاجتماعي ببرامجه ومشروعاته الجانب التنفيذي لسياسات الرعاية الاجتماعية، ولذا فمن الأهمية تحديد البناء الأيدولوجي للمجتمع الذي يحدد عناصر السياسة الاجتماعية الموجهة للرعاية الاجتماعية وخدماتها، ويمثل البناء والإطار الأيدولوجي في المجتمع أفكار الأغلبية والتي تعتبر أساساً تقوم عليها العلاقات والتفاعلات والنظم المجتمعية، ويحدد البناء الأيدولوجي للمجتمع عناصر السياسة الاجتماعية الموجهة لكافة خطوط الرعاية الاجتماعية والتي تتمثل في الأهداف الاجتماعية بعيدة المدى ومجالات العمل واتجاهاته باعتبارها إطاراً لحل المشكلات القائمة في المجتمع ومقابلة الحاجات، وتحسين نوعية الحياة والتي

يحدد على أساسها اختيارات وبدائل التدخل في الواقع الاجتماعي (مصطفى، طلعت السروجي، 2003م)،

والديمقراطية الاجتماعية باعتبارها منهج سياسي للقضاء على الاستغلال، وتدعو إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وهذا ما نادي به كارل ماركس وانجلز فهي تنادي بإشباع الحاجات الأساسية ومقاومة الاستغلال وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وتحقيق العدالة الاجتماعية، فدراسة الديمقراطية الاجتماعية في ظل التحولات السياسية والديمقراطية التي يمر بها المجتمع المصري، من خلال دراسة طبيعة العلاقة بين الديمقراطية الاجتماعية وصنع السياسة الاجتماعية، من خلال تحليل السياسة الاجتماعية القائمة بالفعل، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة "نحو تصور تخطيطي مقترح لتحقيق الديمقراطية الاجتماعية" ثالثاً المبررات الموضوعية لاختيار مشكلة الدراسة:

1- أن إيديولوجية الطريق الثالث لا تنمو إلا في ظل الديمقراطية الاجتماعية، كما أكد علي ذلك أنتوني جيندر، (جيندر، أنتوني، 2010)، ومن أهم مبادئ الديمقراطية الاجتماعية العدالة في المشاركة والتفاعلات، والدفاع عن الفقراء والضعفاء، وحل الصراعات الاجتماعية بطرق تفاوضية، والمساواة والمواطنة، التنمية المستدامة، وتفعيل دور المجتمع المدني وتعظيمه، وطرح واقتراح السياسات البديلة.

2- مهنة الخدمة الاجتماعية مهنة إنسانية في المقام الأول والأخير، اهتمامها الأساسي هو رعاية الإنسان رعاية كاملة، وتستمد المهنة شرعيتها من ركائز السياسة الاجتماعية التي تنص على احترام الإنسان واحترام حقوقه بما يتفق مع توجهات الديمقراطية الاجتماعية.

3- التخطيط الاجتماعي يهتم بدراسة القضايا القومية ويرسم الاستراتيجيات ويساعد في صناعة الخطط القومية، ويسهم في صناعة السياسة

الاجتماعية وسياسات الرعاية الاجتماعية بالمجتمع في ضوء الديمقراطية الاجتماعية.

رابعاً أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي :-

1. اقتراح تصور تخطيطي للديمقراطية الاجتماعية كاتجاه في صنع السياسة الاجتماعية في مصر.

2. التوصل لرؤية استشرافية لصنع السياسة الاجتماعية في ظل مناخ الديمقراطية الاجتماعية في مصر.

خامساً الاجراءات المنهجية للدراسة:

أ- نوع الدراسة: دراسة وصفية، حيث أن الدراسة تهدف إلى تشخيص واقع أداء تخطيطي من خلال رصد للعملية المتعلقة بصنع السياسة الاجتماعية بهدف الوقوف علي الاتجاه الموجه للأداء وتحسين نوعية هذا الأداء في ضوء المتطلب الإيديولوجي المحدد.

ب- منهج الدراسة: منهج المسح الاجتماعي بالعينة.

د- خطة المعاينة: تم تطبيق الدراسة علي عينة عشوائية من الخبراء في مجال السياسة الاجتماعية والديمقراطية الاجتماعية، وتم إجراء مقابلة مع الخبراء والمتخصصين الأكاديميين وعددهم (6)، وأعضاء بمجلس النواب وعددهم (4)، ورجال أعمال وعددهم (2)، وصحافة وإعلام وعددهم (2)، ووزارة التضامن الاجتماعي وعددهم (2)، وشخصيات عامة وعددهم (4).

و- أداة جمع بيانات الدراسة : أدوات الدراسة هي الوسيلة التي تمكن

الباحث من دراسة واختبار مشكلته البحثية، وترصد شواهد الواقع الممارس لمشكلة الدراسة، واختبار فرضيات الدراسة العلمية ميدانياً والتوصل لنتائج الدراسة واستخلاص الاستنتاجات العامة وتصورها التخطيطي المقترح وخطة العمل، هي الوسيلة التي تستخدم في البحث سواء أكانت تلك الوسائل متعلقة بجمع البيانات أو لعمليات التصنيف والجدولة (حسن، عبد الباسط، 1990)، وتعرف أيضاً بأنها الوسيلة المستخدمة في جمع البيانات أو تصنيفها وترجمتها (شفيق، محمد، 2003)، واستخدم الباحث أداة المقابلة حيث تم عمل مقابلة بؤرية مع الخبراء في مجال السياسة الاجتماعية والديمقراطية الاجتماعية.

وتم اختبار صدق وثبات الاداة كما يلي:

جدول (1)

نتائج الثبات لمتغيرات الديمقراطية الاجتماعية ودلالاتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر		
المتغير	معامل الارتباط	الدلالة
المساواة الاجتماعية في المجتمع	0.945	**
ضمان حقوق أفراد المجتمع	0.961	**
تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع	0.942	**
تحسين نوعية الحياة	0.974	**
تعظيم مسؤولية الدولة عن المواطن	0.992	**

** معنوي عند (0.01) * معنوي عند (0.05)

جدول (2)

نتائج الثبات لمتغيرات الاتجاه الديمقراطي في صنع السياسة الاجتماعية في مصر		
المتغير	معامل الارتباط	الدلالة
القضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية	0.827	**
مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية	0.894	**
الركائز التي يجب أن تستند إليها السياسة الاجتماعية	0.953	**
المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية	0.871	**
ضمانات صنع السياسة الاجتماعية	0.911	**

** معنوي عند (0.01) * معنوي عند (0.05)

وتعتبر هذه المستويات دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01)، وهي تدل على فترة ثقة 99%، وتعتبر مقبولة ويمكن الاعتماد عليها وعلى النتائج التي تتوصل لها الأداة، وذلك للوصول لنتائج أكثر دقة وموضوعية يمكن تعميمها.

سادساً نتائج الدراسة:

اجابة التساؤل الاول: ما مفهوم سيادتكم للمساواة الاجتماعية في المجتمع؟

يعد مبدأ المساواة وعدم التمييز هو حجر الزاوية في العدالة الاجتماعية، بل كثيراً ما ينظر إلى العدالة الاجتماعية كمترادف للمساواة، ولكن يجب الانتباه إلى أن العدالة الاجتماعية لا تعني المساواة الكاملة أو المطلقة، بمعنى التساوي الحسابي في أنصبة أفراد المجتمع من الدخل أو الثروة، فمن

الوارد أن تكون هناك فروق في هذه الأنصبة تتواكب مع الفروق الفردية بين الناس في أمور كثيرة كالفروق في الجهد المبذول في الأعمال المختلفة، أو فيما تتطلبه من مهارات أو تأهيل علمي أو خبرة، أو طبيعة الاحتياجات.

والأمر المهم هو أن تكون هذه الفروق بين الناس في الدخل والثروة أو في غيرها مقبول اجتماعياً، بمعنى أنها تتحدد وفق معايير بعيدة عن الاستغلال والظلم ومتوافق عليها

اجتماعياً، وحسب أحد المفكرين البارزين فإن اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية يجب أن تنظم على نحو يجعلها تقدم للأفراد الأقل حظاً في المجتمع أكبر نفع ممكن من جهة، ويجعلها تتيح في الوقت نفسه إمكانية الالتحاق بالوظائف والمواقع المختلفة أمام جميع الأفراد في إطار من المساواة المنصفة في الفرص من جهة أخرى. وعموماً فإن العدالة الاجتماعية تعني في الأساس المساواة في الحقوق والواجبات، والمساواة أو التكافؤ في الفرص.

وتقتصر المساواة في الفرص بثلاثة شروط:

(1) عدم التمييز بين المواطنين وإزالة كل ما يؤدي إليه من عوامل، وغياب ما يترتب على التمييز من نتائج سلبية كالتهميش والإقصاء الاجتماعي والحرمان من بعض الحقوق.

(2) توفير الفرص حيث لا معنى للحديث مثلاً عن التكافؤ في فرص العمل إذا كانت البطالة شائعة. وهو ما يترتب التزاماً على الدولة بوضع السياسات واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتوافر فرص العمل.

(3) تمكين الأفراد من الاستفادة من هذه الفرص ومن التنافس على قدم المساواة.

فاغتنام الفرص قد يرتبط بتوافر قدرات معينة مثل مستوى تعليمي معين، أو امتلاك أرض أو رأسمال، والمنافسة على الفرص سوف تفتقر إلى التكافؤ عندما تتسع الفروق في القدرات بين المتنافسين. وهنا تظهر الحاجة إلى دور الدولة في إتاحة التعليم والتدريب، وإعادة التدريب، والرعاية الصحية وغيرها من عوامل بناء القدرات وتنميتها.

اجابة التساؤل الثاني: ما الكيفية التي يتم بها ضمان حقوق أفراد المجتمع من وجهة نظرهم؟

لكل فرد يحيا على هذه الأرض الأحقية في حماية حقوقه، وتعزيزها وتطويرها وفقاً لمصالح الآخرين ومصالحه كونه فرداً له حقوق وعليه واجبات، وتكون عملية التطوير والتعزيز عن طريق الوسائل السلمية والقانونية، ولنتعلم الكيفية التي نحيا بها حقوق الإنسان دون أي تمييز لعرق أو دين أو ... الخ، علينا أن نتعلم ماذا نعني بحقوق الإنسان، وهي الحريات والحقوق المستحقة لكل فرد، ويستند هذا المفهوم على الإقرار والاعتراف بقيمة وكرامة جميع البشر، وحقوقهم في التمتع بالحريات، وإقرار تلك الحريات، كالأمن والأمان، وقدرة أي فرد على اتخاذ ما يناسبه من القرارات لتنظيم حياته، وتختلف التعريفات لحقوق الإنسان من مجتمع لآخر، لاختلاف الثقافات بين المجتمعات.

اجابة التساؤل الثالث: من مجال خبرة سيادتكم ما كيفية تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع؟

أفاد الخبراء عينة الدراسة أن مصر تقوم على الاستثمار في الإنسان ورعايته والارتقاء به، من خلال السياسات الاجتماعية المختلفة، والتي تعتمد نهجاً متكاملأ يهدف في كل جوانبه لتمكين الإنسان ويستهدف في بعض جوانبه إدماج الفئات الضعيفة وتلبية احتياجاتهم وبناء قدراتهم وتنمية إمكاناتهم، وبما يحقق العدالة الاجتماعية والحماية الاجتماعية لهم، وأوضح الخبراء عينة الدراسة وأوضحت أن المسؤولية الاجتماعية باتت تشكل محوراً أساسياً في استراتيجيات وأهداف التنمية المستدامة، وهي ليست سياسة بديلة بل هي في عمق السياسات الاجتماعية وعنصر من مكوناتها، كما أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية أصبح مفهوماً مركباً وشاملاً يحمل في عمقه المبادئ التنموية ورسالة

الدمج والاندماج في ذات الوقت، ولم يعد محصوراً لفئة محددة أو لمناسبة وقتية، ولا بدليل للقانون لتمكين الفئات الضعيفة، ونص الدستور المصري علي ذلك في عدة مواد مختلفة، تناولت الأطفال والعمال والمرأة والمسنين والحقوق والحريات.

اجابة التساؤل الرابع: ما مقترحات سيادتكم لتحسين نوعية الحياة؟

أنظمة الرعاية الصحية، التعليم، البيئة، البرامج الاجتماعية، الاقتصاد، الحكومة المحلية، نظام القانون والعدالة، القيم الاجتماعية، الرفاهية الاجتماعية، التوظيف، الأسرة الريفية، البنية التحتية، وسائل الإعلام / المعلومات، الأنشطة الترويحية والثقافية.

اجابة التساؤل الخامس: كيف يمكننا تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن من وجهة نظركم؟

ضرورة أن تعمل الدولة على تحقيق الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة لها، والقضاء على كافة صور الإهدار الاقتصادي لهذه الموارد، حيث يجب القضاء على كافة صور الفساد (السياسي والاقتصادي) من خلال إطار مؤسسي قوى يعمل على توفير بيئة مؤازرة للتنمية ومعمزة للارتقاء بمستوى الأداء، كما يجب العمل على زيادة مستوى إنتاجية العنصر البشرى والارتقاء بنوعية رأس المال البشرى من خلال تخفيض نسبة الأمية، ودعم نظم التعليم والتدريب والبحوث من جهة، والاستثمار الاجتماعي، والعمل على تحسين توزيع الدخل والثروات والحد من الفقر من جهة أخرى، حيث أن اتساع الفوارق بين الطبقات وانتشار الفقر يؤدي إلى غياب مشاركة قطاعات واسعة من الشعب في ثمرات ما يتحقق من نمو اقتصادي.

اجابة التساؤل السادس: ما القضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية من وجهة نظركم؟

التعليم، الصحة، الإسكان، الأمن، البطالة، العنوسة، غلاء الأسعار، هجرة الشباب، محاربة الفساد.

اجابة التساؤل السابع: من وجهة نظركم ما مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية؟

- الإيديولوجية السائدة - الأعراف والتقاليد - الثقافة - الأحزاب السياسية - القوى الاجتماعية.

سابعاً التصور التخطيطي المقترح لتحقيق الديمقراطية الاجتماعية:

في ضوء الإطار النظري لمتغيرات الدراسة الرئيسية ونتائج الدراسات السابقة، وتحقيقاً للهدف الذي تسعى إليه الدراسة الحالية، وما أسفرت عنه الدراسة الميدانية من نتائج يمكن للباحث وضع تصور تخطيطي مقترح للديمقراطية الاجتماعية كاتجاه في صنع السياسة الاجتماعية في مصر.

الأسس التي يقوم عليها التصور التخطيطي المقترح:

(أ) تحليل نتائج الدراسات السابقة، والتي استعان بها الباحث في تحديد الدراسة الحالية والوقوف على جوانبها المختلفة.

(ب) القراءات والمعارف النظرية الخاصة بالديمقراطية الاجتماعية كاتجاه في صنع السياسة الاجتماعية في مصر.

(ج) ما توصلت إليه الدراسة الحالية من نتائج ميدانية، والتي تُعتبر من الركائز الأساسية التي اعتمد عليها الباحث في بناء التصور المقترح.

(د) التراث النظري للتخطيط الاجتماعي وما يتضمنه من معارف ونظريات وإستراتيجيات وتكنيكات.

المحور الأول: مرتبط بأهداف التصور التخطيطي المقترح:

1- الوصول إلي صنع السياسة الاجتماعية في مصر، في ظل الديمقراطية الاجتماعية.

2- تحقيق الاتجاه الديمقراطي في صنع السياسة الاجتماعية في مصر.

المحور الثاني: مؤشرات تخطيطية مرتبطة بالديمقراطية الاجتماعية وصنع السياسة الاجتماعية في مصر:

1- مؤشرات تخطيطية مرتبطة بالمساواة الاجتماعية في المجتمع:

1- أن تكفل الدولة توفير الخدمات الاجتماعية لجميع المواطنين دون تمييز.

2- أن تمنع الدولة احتكار فئات معينة في المجتمع للفرص المتاحة.

3- أن تراعي الدولة عدالة الدخول بين جميع العاملين بها.

4- أن تحقق الدولة المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات.

5- أن يكون الجميع سواء أمام القانون.

6- أن يوجد ضوابط لتقديم الرعاية لجميع فئات المجتمع.

7- أن تكون شروط الحصول علي الخدمات ميسرة أمام الجميع.

2- مؤشرات تخطيطية مرتبطة بضمان حقوق أفراد المجتمع:

1- أن تلتزم الدولة بمسؤوليتها الاجتماعية لتوفير الرعاية المتكاملة

2- أن يحظر انتهاك الحريات لأي مواطن في إطار من المشروعية.

3- أن يتم مواجهة ارتفاع تكاليف الخدمات الصحية التي تمنع الكثير من الحصول عليها.

4- توفير الخدمات للجميع وعدم اقتصرها علي الحضر.

5- أن يكون للجميع حق الرعاية الاجتماعية بلا استثناء في ضوء قواعد تنظيمية واضحة ومحددة.

3- مؤشرات تخطيطية مرتبطة بتمكين الفئات الضعيفة في المجتمع:

1- أن تعطي الدولة الأولوية في الاهتمام للفقراء والفئات الأولى بالرعاية.

2- أن توفر الدولة متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة التي تحقق لهم الجودة الاجتماعية.

3- أن تلتزم الدولة بمقابلة حقوق الأطفال.

4- تشديد العقوبة الاتجار بالبشر.

5- تنمية المسؤولية الاجتماعية لمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في رعاية الفئات الأولى بالرعاية.

6- شراكة الدولة مع منظمات المجتمع المدني.

4- مؤشرات تخطيطية مرتبطة بتحسين نوعية الحياة:

1- الاهتمام بتوفير التعليم الجيد حق للجميع دون تمييز.

2- أن تلتزم الدولة بتوفير الرعاية الصحية الجيدة للجميع.

3- أن تحرص الدولة علي توفير فرص عمل لشباب الخريجين.

4- أن تلتزم الدولة بتوصيل الدعم لمستحقيه.

5- التزام الدولة بتوفير الإمكانيات اللازمة لإشباع الحاجات الأساسية للمواطنين.

6- أن تكفل الدولة حرية التعبير عن الرأي للجميع دون استثناء، في حدود

المشروعية وبما لا يمس الأمن القومي للبلاد.

7- أن تلتزم الدولة توفير مسكن

ملائم لجميع الفئات بشروط ميسرة.

8- أن تكفل الدولة توفير أماكن

للترفيه في جميع المناطق الريفية

والحضرية والساحلية والصحراوية.

5- مؤشرات تخطيطية مرتبطة بتعظيم

مسئولية الدولة عن المواطن:

1- أن تتحمل الدولة المسؤولية كاملة عن

تحقيق مصالح جميع المواطنين.

2- أن تتحمل الدولة بمفردها مسؤولية

تحقيق الديمقراطية الاجتماعية.

3- التزام الدولة بتوفير فرص عمل وتأهيل

الشباب للعمل.

4- شراكة الدولة مع القطاع الخاص في

تحقيق جودة التعليم في ضوء المعايير

العالمية.

5- أن تصبح منظمات المجتمع المدني

شريكة الدولة في تحقيق الديمقراطية

الاجتماعية.

6- مسؤولية الدولة عن محاربة جميع

أشكال الفساد في المجتمع.

6- مؤشرات تخطيطية مرتبة بالقضايا

التي يجب أن تركز عليها السياسة

الاجتماعية:

1- يجب أن يكون تحقيق الديمقراطية

الاجتماعية أولوية عند صنع السياسة

الاجتماعية.

2- يجب أن تركز السياسة الاجتماعية علي

قضايا الإسكان.

3- يجب الاهتمام بقضايا الرعاية الصحية

عند صنع السياسة الاجتماعية.

4- يجب أن تشمل السياسة الاجتماعية

قضايا التعليم ما قبل الجامعي والجامعي.

5- يجب أن تعطي الدولة الأولوية للقضايا

المرتبطة بالشباب.

6- يجب أن تشمل السياسة الاجتماعية

القضايا المتعلقة بالمرأة.

7- من الضروري اعتبار الأمن والأمان أولوية

في القضايا التي تركز عليها السياسة

الاجتماعية.

8- أن تكون الضرورة لتركيز السياسة

الاجتماعية علي قضايا العشوائيات، والقضاء

عليها نهائيا، واتخاذ الإجراءات التي تحول دون

ظهور عشوائيات جديدة.

7- مؤشرات تخطيطية مرتبطة مجالات

التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة

الاجتماعية:

1- ينبغي مراعاة التغيرات والتحولات السياسية في المجتمع عند صنع الس

2- مراعاة المتغيرات المحلية المختلفة عند صنع السياسة الاجتماعية.

3- أن يكون للقوي الاجتماعية تأثير عند صنع السياسة الاجتماعية.

4- مراعاة الإطار الأيدلوجي السائد عند صنع السياسة الاجتماعية.

5- أن يوضع تأثيرات جماعات الضغط والمصالح عند صنع السياسة الاج

6- أن يراعي المسئولين الرأي العام عند صنع السياسة الاجتماعية.

8- مؤشرات تخطيطية بالركائز التي يجب

أن تستند إليها السياسة الاجتماعية :

1- أن تكون الشرائع السماوية ركيزة

أساسية في صنع السياسة الاجتماعية.

2- أن تكون المواثيق القومية والدولية ركيزة

أساسية السياسة الاجتماعية.

3- أن يعتبر الدستور ركيزة أساسية في صنع

السياسة الاجتماعية.

4- تعتبر التشريعات والقوانين ركيزة

أساسية لصنع السياسة الاجتماعية.

9- مؤشرات تخطيطية مرتبطة

بالمشاركين في صنع السياسة

الاجتماعية:

- 1- يجب أن يكون للخبراء في السياسة الاجتماعية دور ملموس في صنع السياسة الاجتماعية.
- 2- ينبغي أن يكون للقوي الاجتماعية والأحزاب السياسية دورا فاعلا في صنع السياسة الاجتماعية.
- 3- أن يكون من الواجب إشراك جميع فئات المجتمع في صنع السياسة الاجتماعية في مصر.
- 10- مؤشرات تخطيطية مرتبطة بضمانات صنع السياسة الاجتماعية:
 - 1- من الضروري بلورة الأهداف في ضوء تقدير الحاجات الفعلية للمواطنين.
 - 2- ترتيب الأهداف التي تسعى السياسة الاجتماعية في ضوء موارد المجتمع المتاحة والتي يمكن إتاحتها.
 - 3- أن يتم إعادة هيكلة المؤسسات التي تنفذ السياسة الاجتماعية.
 - 4- أن يتم تطوير أداء العاملين بمؤسسات الرعاية الاجتماعية.
 - 5- أن يتم استخدام تكتيكات وآليات جديدة لمقابلة الحاجات والمشكلات المجتمعية.
 - 6- أن تتم الاستعانة بنماذج علمية لصنع السياسة الاجتماعية تتلاءم مع طبيعة المجتمع المصري.
 - 7- هندسة (إعادة هندسة) مؤسسات الرعاية الاجتماعية بما يضمن رفع كفاءة المؤسسات والعاملين بها، وترشيد استخدام الموارد والإمكانات المؤسسية.
- المحور الثالث: مرتبط بتصور الديمقراطية الاجتماعية وفقا لنتائج للدراسة:
 - 1- مفهوم الديمقراطية الاجتماعية:

- أ- هي تحقيق المساواة الاجتماعية في المجتمع.
- ب- هي ضمان حقوق أفراد المجتمع.
- ج- هي تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع.
- د- هي تحسين نوعية الحياة.
- هـ- هي تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن.
- ويري الباحث أن مفهوم الديمقراطية الاجتماعية هي كل ما سبق.
- 2- مسئولية تحقيق الديمقراطية الاجتماعية؟ حيث أسفرت نتائج الدراسة عن أن مسئولية تحقيق الديمقراطية الاجتماعية جاءت في الترتيب التالي:
 - الدولة، منظمات المجتمع المدني، رئيس الجمهورية، مجلس الوزراء، مجلس النواب، الشعب بكل فئاته.
 - رؤية أشرافية:
 - تتجسد كل مضامين الحياة في حاضر الإنسان، فالماضي قد ولى بما له وما عليه، والمستقبل لم يأت بعد، وعلى ذلك فحاضر المجتمعات هو أداؤها الذي يتعين عليها أن تعنى به، وصياغة هذا الحاضر تنهض في تقديرنا على دعائم ثلاثة: أولها حدس تاريخي ملهم يقلل من إمكانيات الخطأ، ويرفع فرص الحاضر في واقع أفضل، وثانيها استشراف لمستقبل وشيك أو بعيد الوقوع، يصبح حاضراً بعد حين، وثالثها فكر راشد ملهم، ثاقب الرؤية يوجه الأداء المجتمعي لأعلى انجاز بشري يلتزم صياغة جمعت بين الذكرى والحلم.
 - آفاق التنمية: شارك معهد التخطيط القومي بجهود ملموسة في إعداد الإستراتيجية، بالإضافة إلى تقديم الاستشارات، وعقد البرامج التدريبية لدعم قدرات العاملين بالوزارة، وذلك من الموازنة العامة للدولة المخصصة للمعهد، كما أن

المعهد يعدّ مؤتمر دولي عن آفاق التنمية المستدامة مع التركيز على دور التعليم والتعلم. عودة الدولة التنموية: النظام السياسي الجديد الذي انبثق من ثورة 30 يونيو، كما يقول علم الاجتماع السياسي- يعيد في الواقع صياغة دور الدولة، ويفسح الطريق واسعا وعريضا، لعودة نموذج «الدولة التنموية» التي رسختها ثورة يوليو 1952، باعتبار أن مهمتها الرئيسية هي التنمية الشاملة من خلال القيام بمشروعات قومية كبرى.

الاعتماد على الذات: تكتسب مقومات التنمية الأساسية، كما يقول خبراء الاقتصاد فاعلية أكبر كلما كان ذلك في إطار توجه استراتيجي للتنمية، مفاده الاعتماد على الذات، واكتساب القدرة على حل المشكلات، وإعطاء الفرصة لرأس المال المصري، والاعتماد عليه في قيادة عملية التنمية، وحتى لا تذهب أرباح المشروعات للمستثمر الأجنبي، ولا يستفيد منها الوطن، على أن يكون ذلك تحت رقابة الدولة، وإشرافها، حيث تعكس إستراتيجية التنمية المستدامة في مصر حتى عام 2030، تعكس اهتمام الدولة.

الإستراتيجية بين الواقع والمأمول: كان من الضروري إعداد إستراتيجية للتنمية المستدامة، تضمن وضع مؤشرات على الطريق لتحقيق التنمية، والتنمية المستدامة، أي التي تراعى متطلبات النمو في الفترة الحالية، وتراعى في نفس الوقت حق الأجيال القادمة، ووفقاً للمحور الاقتصادي الإستراتيجي، فإن الحكومة تلتزم بالعمل على تحقيق معدل نمو اقتصادي يصل إلى 7% في المتوسط، ورفع معدل الاستثمار إلى 30% وزيادة معدل نمو الصادرات بنسبة 25%، وخفض معدل البطالة ليصل إلى نحو 5%.

التمويل الذاتي: بالرغم من أهمية هذه الإستراتيجية، فإنها كما يقول خبراء الاقتصاد يجب أن تهتم بتعظيم التمويل الذاتي لعملية

التنمية المستدامة، ودفع القطاع الخاص المصري للمساهمة بفاعلية فيها، وتشجيع المواطنين على المساهمة في عملية التنمية من خلال اقتصاد المشاركة، أو تحفيز التعاونيات للقيام بدورها في عملية التنمية.

على الصعيد الاقتصادي: شملت الملامح العامة لخطة التنمية المستدامة 2030 عدداً من الاستراتيجيات العامة منها : خفض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في حدود 50 %، وألا تزيد نسب العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي 25 %، فضلا عن المحافظة علي استقرار مستوى الأسعار بحيث يتراوح معدل التضخم ما بين 3-5%.

على صعيد محور الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية في الخطة: تشمل الانتهاء من جمع بيانات خريطة مصر التنموية علي نظام معلومات في كافة القطاعات، والانهاء من وتنفيذ آلية مشاركة المحليات والمواطنين في وضع الموازنة، والعمل علي خفض الشكاوي بنسبة 15 %، وتحقيق خفض سنوي بنسبة 5% في الباب الثاني والعمل علي خفض الموازنة بنسبة 0.5% سنويا، والعمل علي تقدم ترتيب مصر ضمن اقل 20 دولة عالميا في مؤشر الفساد ومن أفضل 30 دولة في مجال كفاءة المؤسسات، ومن بين أفضل 40 دولة.

التعليم: تضمنت الخطة عدة محاور في مقدمتها: إعادة هيكلة وصياغة التعليم قبل الجامعي من خلال إنشاء المجلس الوطني للتعليم وتفعيل دوره ليتولى مسئولية وضع وتطوير سياسات التعليم في مصر في ضوء الرؤية الوطنية للتعليم والأهداف الإستراتيجية للدولة على أن تكون هيئة ضمان جودة التعليم والاعتماد وأكاديمية المعلم تابعين لها، تحسين القدرة التنافسية لمنظومة التعليم المصرية، عبر تصنيفها كأفضل 30 دولة في مؤشر جودة

4. احمد الرشيدى :الإصلاح الدستوري
كأساس لإدارة شئون الدولة والمجتمع،
القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم
السياسية، مركز دراسات واستشارات
الإدارة العامة، 2001.
5. احمد عبد الفتاح:سياسة الرعاية
الاجتماعية، الإسكندرية، المكتب
الجامعي الحديث، 2012، ص 97
6. احمد على عبد الحي إبراهيم ديهوم:
التأصيل التاريخي والفلسفي لفكرة
الديمقراطية، رسالة دكتوراه غير
منشورة، جامعة عين شمس، كلية
الحقوق، قسم تاريخ قانون، 2011.
7. اسامة محمد محمد صالح : محددات
الديمقراطية في الدول الإسلامية،
رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة
القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم
السياسية، قسم العلوم السياسية،
2012.
8. انتوني جيدنز:الطريق الثالث تجديد
الديمقراطية الاجتماعية، ترجمة أحمد
زايد ، محمد محي الدين، مراجعة
محمد الجوهري، القاهرة، الهيئة
المصرية العامة للكتاب سلسلة العلوم
الاجتماعية، 2010م.
9. ايمان عليوة علام علي : التوجهات
القيمية السياسية لبناء القوة في
التنظيمات البيروقراطية وممارستها،
رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة
المنيا، كلية الآداب، قسم الاجتماع،
2014.
10. دانه علي العنزي: أثر الديمقراطية علي
الأمن القومي، الكويت دراسة حالة،
رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة
القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم

التعليم الأساسي، ومن أفضل 30 دولة في مؤشر
جودة النظام التعليمي، ومن أفضل 20 دولة في
إتاحة التعليم الأساسي.

الارتقاء بالتعليم العالي: وفيما يتعلق بمحور
الارتقاء بالتعليم العالي، أن تكون جميع
مؤسسات التعليم العالي معتمدة مرتين على
الأقل قبل حلول عام 2030 من الهيئة القومية
لضمان الجودة والاعتماد محليا ودوليا، ووجود
10 جامعات علي الأقل في مؤشر أفضل 500
جامعة علي مستوي العالم.

الصحة: ويشتمل على 6 أهداف أهمها: تحقيق
نتائج صحية أفضل وأكثر إنصافا من أجل زيادة
الرفاهية ودفع التنمية، من خلال عدة خطوات
علي رأسها: تمديد سنوات الحياة الصحية بحيث
يمكن للجميع التمتع بحالة من الرفاهية البدنية
والعقلية والاجتماعية حتى سن التاسعة
والسبعون، وخفض معدل وفيات أطفال حديثي
الولادة والرضع والأطفال حتى سن الـ 5 سنوات
بنسبة 50% وخفض معدلات وفيات الأمهات
بنسبة 60%.

المراجع:

1. Busky, Donald F. **Democratic
Socialism: A Global Survey**,
Westport, Connecticut, USA:
Greenwood Publishing Group,
2000, gnc.
2. ابراهيم أحمد النمكى: المشاركة
السياسية للمرأة المصرية، المنتدى
الفكري الثاني، القاهرة، 2000.
3. ابو المعاطي مصطفى أبو المعاطي
مصطفى: الحماية الجنائية
للديمقراطية، رسالة دكتوراه غير
منشورة، جامعة القاهرة، كلية الحقوق،
قسم القانون الجنائي، 2013.

- السياسية، قسم العلوم السياسية،
2013.
11. رشا محمود السيد محمود: تحقيق
التكامل بين تنمية الوعي المجتمعي
والعدالة الاجتماعية، المؤتمر العلمي
الدولي الرابع والعشرون، كلية الخدمة
الاجتماعية، جامعة حلوان، مارس،
2011.
12. طلعت السروجي : السياسة الاجتماعية
في أطار المتغيرات العالمية الجديدة،
القاهرة، دار الفكر العربي ، 2004.
13. طلعت السروجي، رياض حمزاوي :
سياسات الرعاية الاجتماعية، دبي، دار
القلم، 1997.
14. طلعت مصطفى السروجي: الخدمة
الاجتماعية والطريق الثالث، مجلة
دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم
الإنسانية، العدد 14، الجزء الأول، كلية
الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان،
ابريل، 2003.
15. طلعت مصطفى السروجي: العدالة
الاجتماعية شرط أم نتيجة، قراءة في
ثلاثية السياسة الاجتماعية والليبرالية
الاجتماعية والديمقراطية الاجتماعية،
ورقة عمل منشورة، المؤتمر العلمي
السنوي الثالث والعشرون، كلية
الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم،
الفيوم، 2014.
16. عبد الباسط حسن: أصول البحث
الاجتماعي، القاهرة، مكتبة وهبة،
ط11، 1990.
17. عبد الحليم رضا عبد العال: السياسة
الاجتماعية أيدلوجيات وتطبيقات
عالمية ومحلية، القاهرة، مركز نشر
- وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان
، القاهرة، 1999.
18. عبد الحليم رضا عبد العال: البحث في
الخدمة الاجتماعية، القاهرة، دار
الثقافة، 1988.
19. عبد الودود مكروم: ثقافة الديمقراطية
:مدخل لتحديد دور التربية في تحقيق
الأمن القومي العربي، بحث منشور،
مجلة كلية التربية جامعة المنصورة، ع
42، يناير 2000.
20. عمير يحيى الفرا : تجربة بناء
الديمقراطية في ظل الاحتلال دراسة
الحالة الفلسطينية، رسالة دكتوراه غير
منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد
والعلوم السياسية، قسم العلوم
السياسية، 2012.
21. لطفي فاروق طه زعزع : قيم
الديمقراطية في الكتابات الثقافية
بعد ثورة 25 يناير 2011م، رسالة
ماجستير غير منشورة، جامعة المنوفية،
كلية التربية، قسم أصول التربية، 2014.
22. محمد احمد إسماعيل : الديمقراطية
ودور القوي النشطة في الساحات
السياسية، الإسكندرية، المكتب الجامعي
الحديث، 2010.
23. محمد الشربيني جبر: تحليل
سوسيولوجي لدور ديمقراطية
الصفوة في تحقيق أهداف التنمية
والتحديث، رسالة ماجستير غير
منشورة، جامعة المنيا، كلية الآداب،
قسم الاجتماع، 2011.
24. محمد زكي أبو النصر: هوية الطريق
الثالث، الإسكندرية، المكتب الجامعي
الحديث، 2014.

25. _____: الاستشراف الوظيفية

الغائبة, الإسكندرية, المكتب الجامعي
الحديث, 2010م.

26. محمد شفيق: البحث العلمي

الخطوات المنهجية , الإسكندرية,
المكتبة الجامعية, 2003.

27. محمد علي محمد : علم الاجتماع

والمنهج العلمي, الإسكندرية , دار
المعرفة الجامعية , 1984.

28. مروة عبد المنعم: دور منظمات المجتمع

المدني في التحول الديمقراطي خلال

الفترة من 1995 إلى 2007, رسالة

دكتوراه غير منشورة, جامعة أسيوط,

كلية التجارة , قسم العلوم السياسية,

2011.